

## دراسة تحليلية قياسية لأثر أدوات السياسة المالية في الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٢)

أ. د. محمد صقر \*

د. إبراهيم اسبر \*\*

ط. سلاف خضور \*\*\*

(تاريخ الإيداع ١١/٥ / ٢٠٢٥ - تاريخ النشر ١٢/٢٣ / ٢٠٢٥)

□ ملخص □

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من أثر أدوات السياسة المالية في الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٢. لما تؤديه هذه الأدوات من دور فعال في معالجة المشاكل الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد بشكل عام، والاقتصاد السوري بشكل خاص. تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية والاقتصادية القياسية من أجل تحليل البيانات وقياس أثر المتغير التابع المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي في المتغيرات المستقلة والمتمثلة بـ(الإنفاق الجاري، الإنفاق الاستثماري، الإيرادات الضريبية، الإيرادات غير الضريبية، الإيرادات الاستثمارية، الإيرادات الاستثنائية)، من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي والأسلوب التحليلي والقياسي. إذ تم استخدام منهجية ARDL من أجل تقدير نموذج الدراسة. أظهرت النتائج وجود أثر معنوي موجب لكل من الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري في الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٢. كما أظهرت النتائج وجود أثر معنوي سالب للإيرادات الاستثنائية في ناتج المحلي الإجمالي في سورية وهو جانب لم تتناوله الدراسات السابقة بوضوح. أما فيما يتعلق بالإيرادات الاستثمارية والإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية أظهرت النتائج عدم وجود أثر معنوي لها في الناتج المحلي الإجمالي في سورية.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة المالية، الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق العام، الإيرادات العامة، أدوات السياسة المالية، منهجية ARDL.

\*أستاذ - قسم الاقتصاد والتخطيط - كلية الاقتصاد - جامعة اللاذقية - سورية.

\*\* مدرس - قسم الاقتصاد والتخطيط - كلية الاقتصاد - جامعة اللاذقية - سورية.

\*\*\* طالبة دكتوراه - قسم الاقتصاد والتخطيط - كلية الاقتصاد - جامعة اللاذقية - سورية.

# A standardized analytical study of the impact of fiscal policy instruments on GDP in Syria during the period (2000-2022)

## Abstract

Dr. Mohammed Saqr\*

Dr. Ibrahim Asber\*\*

T. Solaf Khaddour\*\*\*

(Received 5/11/2025.Accepted 23/12/2025)

### □ABSTRACT □

This study aimed to investigate the impact of fiscal policy instruments on Syria Gross Domestic Product (GDP) during the period 2000–2022, given the significant role these instruments play in addressing economic problems faced by economies in general, and the Syrian economy in particular.

statistical and econometric methods were employed to analyze data and measure the impact of dependent variable represented by GDP on the independent variables, namely: current expenditure, investment expenditure, tax revenues, non-tax revenues, investment revenues, and exceptional revenues. This was accomplished by adopting descriptive, analytical, and econometric approaches, utilizing the ARDL methodology to estimate the study model.

The results revealed a significant positive impact of both current expenditure and investment expenditure on GDP in Syria during the study period (2000–2022). the results also indicated a significant negative impact of exceptional revenues on GDP an aspect that has not been clearly addressed in previous studies. Regarding investment revenues, tax revenues, and non-tax revenues, the results showed no significant impact on Syria's GDP in Syria.

**Keywords:** Fiscal policy, Gross Domestic Product (GDP), Public expenditure, Public revenues, Fiscal policy instruments, ARDL model.

---

\*Professor – Department of Economics and Planning – Faculty of Economics - University of Latakia - Syria.

\*\* Lecturer - Department of Economics and Planning - Faculty of Economics - University of Latakia - Syria.

\*\*\* PhD student - Department of Economics and Planning - Faculty of Economics - University of Latakia - Syria.

**مقدمة:**

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية الأخرى بفضل ما تمتلكه من أدوات متعددة، تستطيع أن تقوم بالدور الأكبر في تحقيق الأهداف المتعددة التي يسعى الاقتصاد القومي إلى تحقيقها من خلال التأثير في مستويات الدخل القومي، والنتائج المحلي الإجمالي، البطالة، التضخم، وكافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. تشكل الأهداف الرئيسية للسياسة المالية جوهر عمل السياسة المالية والمتمثلة بتحقيق العدالة في توزيع الدخل وتحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد، وتحقيق النمو الاقتصادي، والاستقرار الاقتصادي، بالإضافة إلى تحقيق التوظيف الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة في المجتمع. وخاصة بعد التحول من الفكر الكلاسيكي إلى الفكر الكينزي والذي نادى بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بعد أزمة الكساد العالمي الكبرى ١٩٢٩-١٩٣٣ والتي عجزت السياسة النقدية من خروج الاقتصاد من هذه الأزمة وفق الفكر الكلاسيكي الذي كان ينادي بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية واقتصارها على دور الحارس للنشاط الاقتصادي. وانطلاقاً من أهمية ودور السياسة المالية في الحياة الاقتصادية، سنقوم بدراسة تحليلية قياسية لأثر أدوات السياسة المالية المتمثلة بالإنفاق العام والإيرادات العامة في الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٢).

**الدراسات السابقة:****الدراسات العربية:**

١- دراسة (ديوب. ٢٠١٧) بعنوان: أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في سورية - دراسة قياسية للفترة (١٩٩٠-٢٠١٠). والتي هدفت لمعرفة لاختبار أثر الإنفاق الحكومي (الجاري والاستثماري) على النمو الاقتصادي في سورية على المدى القصير والطويل الأجل، من خلال استخدام سلاسل زمنية سنوية للفترة بين (١٩٩٠-٢٠١٠) وتم تطبيق منهجية ARDL، معتمدة على الأسلوب التحليلي والقياسي؛ بهدف تقديم توصيات ومقترحات تساعد في صياغة سياسة مالية فعالة تخدم الأهداف التنموية للبلد. وتوصلت الدراسة إلى أن الإنفاق العام الجاري في سورية له تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي. ويدعم هذه النتيجة فكرة المضاعف الكينزي حيث إن زيادة مستوى الإنفاق العام يعكس إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي، إذ يرتبط زيادة مستوى الإنفاق الجاري بمستويات أعلى من الاستهلاك الخاص. كما لم يظهر الإنفاق الاستثماري أي تأثير على الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، قد يكون تفسير ذلك من وجهة نظر الباحث هو أن الإنفاق الاستثماري غير كاف خلال فترة الدراسة لتغيير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومن ناحية أخرى يمكن تفسير ذلك هو عدم كفاءة الاستثمارات العامة في سورية.

٢- دراسة (حوراني ودعبول. ٢٠٢٤) بعنوان: أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في سورية (٢٠٠٠-٢٠٢٠). هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من أثر الإنفاق العام في سورية بشقيه الاستثماري والاستهلاكي على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، إذ استخدمت الدراسة منهجية ARDL، معتمدة على الأسلوب التحليلي والقياسي. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي العام على الناتج المحلي الإجمالي في سورية، كما أظهرت النتائج أن أثر الإنفاق الاستهلاكي العام كان أكبر من الإنفاق الاستثماري العام، إضافة إلى وجود أثر سلبي ومعنوي للمتغير الوهمي على الناتج المحلي الإجمالي.

٣- دراسة (حساني، عبد الرزاق، ٢٠١٣) بعنوان: السياسة المالية في ظل الأزمة الراهنة في سورية. هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر الظروف الراهنة في السياسة المالية، ومدى تأثير ذلك في عجز الميزانية والتأثير المحتمل في تطوير السوق المالية لتأمين الاحتياجات الكبيرة للتمويل، حيث اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي بناءً على توافر الأدبيات المتعلقة بالموضوع والبيانات الإحصائية المتاحة عن وضع الميزانية العامة. وتوصلت الدراسة إلى أن أهم التحديات التي تواجه السياسة المالية هو عجز الميزانية خصوصاً في ظل غياب السوق المالية وتباطؤ نمو الناتج.

الدراسات الأجنبية:

دراسة (Shaotong,2022) بعنوان:

**The Impact of Fiscal Policy On GDP** (أثر السياسة المالية في الناتج المحلي الإجمالي). أظهرت هذه الدراسة أثر السياسة المالية المتمثلة بنفقات الشراء والنفقات التحويلية والضرائب في الناتج المحلي الإجمالي للصين من عام ٢٠١٥ لغاية عام ٢٠١٨، إذ اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي. حيث اعتمدت الدراسة على منهجية إنجل-جرانجر ذات الخطوتين لاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي وكل من الإنفاق الشرائي والإنفاق التحويلي والضرائب. وبعد التأكد من وجود تكامل مشترك، تم تقدير نموذج انحدار خطي متعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى الموزونة (WLS) لمعالجة مشكلات عدم تجانس التباين والارتباط الذاتي. وتوصلت الدراسة لوجود أثر مباشر بشكل كبير لنفقات الشراء في الناتج المحلي الإجمالي، إذ تشكل نفقات الشراء ٧٠% من النفقات المالية، وبالتالي يمكن للحكومة زيادة الإنفاق الشرائي عن طريق زيادة الإنفاق الاستهلاكي العام الاجتماعي والإنفاق الاستثماري الحكومي، وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي. أما الضرائب فكان تأثيرها غير مباشر في الناتج المحلي الإجمالي وذو علاقة سلبية، فعندما تزيد الحكومة ضريبة الدخل الشخصي وضريبة دخل الشركات، تقلل من الدخل المتاح للمقيمين والشركات وتقلل من استهلاك المقيمين واستثمار الشركات، وبالتالي تقلل بشكل غير مباشر من الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي يمكن صياغة سياسات مالية في فترات مختلفة لزيادة أو تخفيض الناتج المحلي الإجمالي وتنظيم العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد لتعزيز التنمية الاقتصادية على أساس أثر السياسة المالية في الناتج المحلي الإجمالي من خلال نفقات الشراء والنفقات التحويلية والضرائب.

٢- دراسة (Rahman,2023) بعنوان:

### **The Impact of Government Expenditure on Economic Growth: A Study of SAARC Countries.**

أثر الإنفاق العام في النمو الاقتصادي: دراسة حالة دول رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. هدفت هذه الدراسة إلى تحديد فيما إذا كان الإنفاق الحكومي له تأثير في النمو الاقتصادي لدول رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (بنغلادش، الهند، سريلانكا، باكستان، بوتان) خلال الفترة من ٢٠١١-٢٠٢٠، باستخدام تقنيات الاقتصاد القياسي مثل الانحدار، الارتباط، التكامل المشترك، اختبار سببية غرانجر، إذ تم استخدام طريقة المربعات الصغرى OLS، وبالتالي تحديد فيما إذا كان الإنفاق الحكومي يؤدي إلى التنمية الاقتصادية والعكس صحيح، وما إذا كان التوازن طويل الأمد يشكل علاقة مهمة بين المتغيرين (الإنفاق الحكومي كمتغير مستقل، والنمو الاقتصادي كمتغير تابع). وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: للإنفاق الحكومي أثر إيجابي وقوي في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان موضوع الدراسة، كما تتمتع النفقات الحكومية والنمو الاقتصادي

بعلاقة طويلة الأمد، وأظهرت النتائج أيضاً وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي، وهذا ما يتفق مع النظرية الكينزية وقانون فاغنر.

### تعقيب على الدراسات السابقة:

يتضح من خلال استعراض الدراسات السابقة، العربية والأجنبية، أن معظمها تناول أثر أدوات محددة من السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي، سواء من خلال التركيز على الإنفاق الحكومي أو الإيرادات العامة، وغالباً ضمن فترات زمنية قصيرة أو باستخدام نماذج قياسية تقليدية. كما أن جزءاً كبيراً من هذه الدراسات ركز على العلاقة بين متغيرين أو ثلاثة فقط، دون التوسع في تحليل البنية الكاملة للمالية العامة. وفي المقابل، تميزت الدراسة الحالية بشمولية أكبر من حيث المتغيرات المدروسة، إذ جمعت بين الإنفاق الجاري، والإنفاق الاستثماري، والإيرادات الضريبية، والإيرادات غير الضريبية، والإيرادات الاستثمارية، والإيرادات الاستثنائية، مما يوفر رؤية أكثر تكاملاً لطبيعة السياسة المالية في سورية. كما امتدت فترة الدراسة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٢، وهي فترة طويلة نسبياً تسمح برصد التحولات الاقتصادية والمالية التي مرّ بها الاقتصاد السوري. إضافة إلى ذلك، اعتمدت الدراسة على منهجية ARDL Bounds Test الحديثة، التي تتيح تحليل العلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات. حيث تسعى هذه الدراسة لتقديم إضافة علمية من خلال الجمع بين التحليل القياسي الحديث، والتركيز على مكونات المالية العامة، بما يعزز من إمكانية صياغة سياسات مالية أكثر فاعلية لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي.

### مشكلة البحث:

عانت سورية خلال فترة طويلة من الاختلالات الهيكلية والمؤسسية لأدوات السياسة المالية تتجلى بضعف النظام الضريبي، وعدم كفاءة الإنفاق والفساد الإداري والمالي، فضلاً عن عدم التنسيق بين الأدوات المالية والنقدية والذي كان له تأثير كبير على الاقتصاد السوري. الأمر الذي يستدعي دراسة أثر أدوات السياسة المالية في الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي تتجلى مشكلة البحث الرئيسية في دراسة أثر أدوات السياسة المالية في الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٢) من أجل التخفيف من الانعكاسات السلبية على الاقتصاد السوري، ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

- ١- هل يوجد أثر للإنفاق الجاري في الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٢).
- ٢- هل يوجد أثر للإنفاق الاستثماري في الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٢).
- ٣- هل يوجد أثر للإيرادات الضريبية في الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٢).
- ٤- هل يوجد أثر للإيرادات غير الضريبية في الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٢).
- ٥- هل يوجد أثر للإيرادات الاستثمارية في الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٢).
- ٦- هل يوجد أثر للإيرادات الاستثنائية في الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٢).

**أهمية وأهداف البحث:**

تقسم أهمية البحث إلى:

**أهمية علمية:** تأتي أهمية البحث من أهمية أدوات السياسة المالية، ودورها الفعال في معالجة المشكلات الاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد السوري.

**أهمية تطبيقية:** تقديم مقترحات تساهم في توجيه أدوات السياسة المالية لتحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي والذي ينعكس إيجاباً على الاقتصاد السوري.

**أهداف البحث:**

يهدف البحث إلى الكشف عن أثر أدوات السياسة المالية المتمثلة بـ (الإنفاق الجاري، الإنفاق الاستثماري، الإيرادات الضريبية، الإيرادات غير الضريبية، الإيرادات الاستثمارية، الإيرادات الاستثنائية) في الناتج المحلي في سورية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٢).

**منهجية البحث:**

من خلال الاطلاع على الدراسات ذات الصلة لمعرفة إطار البحث واستخلاص المتغيرات المتعلقة به، تم اللجوء إلى مصادر المعلومات وقواعد البيانات من أجل جمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة بعد ذلك تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية والاقتصادية القياسية من أجل تحليل البيانات وقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع موضوع الدراسة. وبالتالي تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. كما اعتمدت الدراسة على بيانات سنوية تمثل الاقتصاد السوري خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٠-٢٠٢٢، حيث شملت مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، وكل من الإنفاق الجاري، الإنفاق الاستثماري، الإيرادات الضريبية، الإيرادات غير الضريبية، الإيرادات الاستثمارية، الإيرادات الاستثنائية كمتغيرات مستقلة، إذ تم استخدام منهجية ARDL لتقدير نموذج الدراسة. كما تم استخدام مجموعة من الأدوات القياسية مثل اختبار جذر الوحدة، التكامل المشترك، نموذج الانحدار. وفق برنامج E views.

**فرضيات البحث:** من مشكلة البحث يمكننا اشتقاق الفرضية البحثية الآتية:

- لا يوجد أثر لأدوات السياسة المالية في الناتج المحلي الإجمالي. وتتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات

البحثية الآتية:

- ١- لا يوجد أثر للإنفاق الجاري في الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٢).
- ٢- لا يوجد أثر للإنفاق الاستثماري في الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٢).
- ٣- لا يوجد أثر بين الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٢).
- ٤- لا يوجد أثر بين الإيرادات غير الضريبية والناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٢).
- ٥- لا يوجد أثر بين الإيرادات الاستثمارية والناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٢).

٦- لا يوجد أثر بين الإيرادات الاستثنائية والنتاج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٢).

### متغيرات البحث:

بالأسعار الثابتة- سنة الأساس ٢٠٠٠	الانفاق الجاري CU	المتغيرات المستقلة
بالأسعار الثابتة- سنة الأساس ٢٠٠٠	الانفاق الاستثماري I	
بالقيمة الإجمالية - بالأسعار الثابتة- سنة الأساس ٢٠٠٠	الإيرادات الضريبية TR	
بالقيمة الإجمالية- بالأسعار الثابتة- سنة الأساس ٢٠٠٠	الإيرادات غير الضريبية NTR	
بالقيمة الإجمالية- بالأسعار الثابتة- سنة الأساس ٢٠٠٠	الإيرادات الاستثمارية IR	
بالقيمة الإجمالية- بالأسعار الثابتة- سنة الأساس ٢٠٠٠	الإيرادات الاستثنائية ER	
بالأسعار الثابتة- سنة الأساس ٢٠٠٠	النتاج المحلي الإجمالي GDP	المتغير التابع

### الإطار النظري للبحث:

**السياسة المالية:** تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية الأخرى بفضل ما تمتلكه من أدوات متعددة، تستطيع أن تقوم بالدور الأكبر في تحقيق الأهداف المتعددة التي يسعى الاقتصاد القومي إلى تحقيقها من خلال التأثير في مستويات الدخل القومي، والعمالة، والنتاج المحلي الإجمالي، والتضخم، وكافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

يعود أصل السياسة المالية في لفظها إلى كلمة فرنسية قديمة (Fisc) وتعني حافظة النقود أو الخزانة. حيث كانت السياسة المالية ترادف في معناها الأصلي كلاً من المالية العامة وميزانية الدولة. (الحاج، ٢٠٠٩، ٢٠١) إلا أن التطورات التي رافقت المجتمعات وظهور مهام جديدة في مختلف المجالات الاقتصادية، اتسع مفهومها لتعني بدراسة النشاط المالي للاقتصاد الحكومي (حشيش، ١٩٩٢) متضمنة في ذلك تكييفاً كمياً ونوعياً لحجم كل من النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية لأوجهها المختلفة بغية تحقيق أهداف عامة. (الخياني وموسوي، ٢٠١٥، ٤٥). وهناك اعتقاد بأن تعبير "السياسة المالية" استخدم لأول مرة من قبل (Edwin R.A. Seligman) الأستاذ البارز في المالية العامة في جامعة كولومبيا بداية القرن العشرين إذ استخدم هذا التعبير منتقداً الخبير الاقتصادي الألماني (Adolf Wagner) الذي اقترح ضرورة تحمل الحكومات لواجباتها والمشاركة في إعادة توزيع الدخل من خلال أنشطتها في الميزانية. (Tanzi.2006.2)

وبوصف "السياسة المالية" أحد الأدوات المستخدمة من قبل الحكومة للتأثير في مجريات النشاط الاقتصادي بغية التغلب على التقلبات الاقتصادية والوصول إلى الدخل القومي الحقيقي المرغوب به، فقد عرفها الكينزيون على أنها (الأدوات التي تتدخل الدولة من خلالها لتوجيه الاقتصاد الوطني وإحداث تغييرات واضحة، بحيث تؤدي لزيادة حجم الإنتاج والتشغيل ومعدلات النمو الاقتصادي). (غدير، ٢٠١٠، ١٣)

**أدوات السياسة المالية:** تعد أدوات السياسة المالية من (الضرائب والقروض والنفقات العامة والموازنة العامة ... ) القناة التي تُنفذ من خلالها السياسة المالية للدولة لما تمتلكه هذه الأدوات من دور فاعل ومؤثر في الحياة الاقتصادية للمجتمع لتحقيق وإشباع الحاجات العامة والجماعية التي تضمن الوصول إلى تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن بين مختلف القطاعات الإنتاجية والنوعية من جهة، وبين كل من القطاع العام والخاص والتعاوني والمشارك

من جهة أخرى وبما يضمن تحقيق الرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية من خلال العمل على: (السيوفي، ١٩٨٩، ٦٨).

١- الاستفادة من كافة الإمكانيات والموارد المتاحة للمجتمع، وتعبئتها باتجاه القطاعات المحددة في خطة التنمية والعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي بدلاً من التوازن المالي التقليدي فقط. حيث أخذت العديد من الدول في بعض الأحيان إلى إحداث عجز في موازنتها بسبب التوسع في الإنفاق العام في أوقات الكساد أو الانكماش أو تحقيق فائض في الموازنة في أوقات التضخم.

٢- السعي لتحقيق العدل الاجتماعي من خلال توزيع وإعادة توزيع الدخل بين مختلف الفئات الاجتماعية بشكل يحد من التفاوت في هيكل توزيع الدخل بين فئات المجتمع.

٣- تغيير مدلول بعض أدوات السياسة المالية؛ فالضريبة لم تعد حيادية بل أصبحت أداة اقتصادية واجتماعية أكثر من كونها أداة تمويل فقط. والقروض العامة لم تعد أسلوباً لهدر المدخرات المستقبلية للمجتمع، وإنما أداة تمويلية للنشاط الإنتاجي وتحميل عبئه للأجيال القادمة.

ونظراً للدور الفاعل والمؤثر لأدوات السياسة المالية في الحياة الاقتصادية للمجتمع فقد تخلت عن دورها الحيادي التقليدي واتسع نطاق دورها مع تطور الدولة. وأهم هذه الأدوات نوضحها وفق الآتي:

I. **الإنفاق العام:** تعد النفقة العامة أداة هامة من أدوات السياسة المالية لمساهمتها في تحقيق التوازن الاقتصادي، كما أنها تؤثر وتتأثر بصورة تبادلية وبشكل مباشر وغير مباشر في الناتج القومي. بوصف أن زيادة الناتج القومي له علاقة وثيقة بزيادة الطاقة المالية للمجتمع، بالتالي زيادة المقدر على تحمل الاقتطاعات الضريبية وزيادة قدرة الدولة على الاقتراض. (دراز، ٢٠٠٠) مما يعكس على قدرة الدولة على زيادة إنفاقها. وبالرغم من أهمية كل من الضرائب والقروض والسياسة الائتمانية والنقدية فإن دور النفقة العامة يبقى هاماً ومؤثراً كأداة أساسية لتنفيذ سياسة الدولة التي تساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي. (فرهود، ٢٠٠٥) ومع اتساع نطاق الإنفاق العام، اتخذ هذا الإنفاق منحىً إيجابياً لاستخدامه كوسيلة لتحقيق زيادة في الدخل واستقراره وحسن توزيعه، كما ازدادت آثاره الاقتصادية مع تزايد دور الدولة ليصبح استراتيجياً في بعض الفروع الرئيسة للنشاط الاقتصادي، وخاصة الإنفاق الاستثماري والإنفاق الهادف لإعادة توزيع الدخل. (الخيكاني والموسوي، ٢٠١٥).

ويتوقف الأثر الاقتصادي للإنفاق العام على عدة عوامل أهمها:

١- طبيعة النفقة (مالية، إعانات، اقتصادية واجتماعية).

٢- هدف النفقة.

٣- طبيعة الإيرادات اللازمة لتمويل النفقة.

٤- الحالة الاقتصادية العامة من حيث الانكماش أو التوسع.

فالنقطة العامة مهما اختلفت من حيث نوعها وطبيعتها مصدرها، وطريقة توزيعها والظروف والعوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تبررها، فإنها تترك آثاراً مباشرة على مجمل الاقتصاد العام للدولة على صعيد الأسعار والاستهلاك والادخار والاستثمار. كما تُحدث آثاراً غير مباشرة تظهر من خلال ما يعرف بدورة الدخل، أي خلال عمل "المضاعف" الذي يبين أثر الإنفاق الاستثماري الإضافي في مستوى الدخل عن طريق النقطة الاستهلاكية و" المعجل" الذي يبحث في أثر التغيير في الاستثمارات نتيجة التغيير في الطلب الاستهلاكي. بالإضافة إلى تأثيرها في طريقة توزيع الدخل القومي. (السيوفي، ١٩٨٩، ٣٢٩-٣٣٠).

II. **الإيرادات العامة:** تمثل الإيرادات العامة الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة بوصفها أداة هامة تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية. ولم يعد يقتصر دور الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة للدولة للقيام بوظائفها التقليدية وفق الفكر التقليدي، بل تطور دورها في الوقت الحاضر فبالإضافة إلى دورها المتمثل بتغطية النفقات العامة أصبحت ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية. أي أنها أصبحت أداة للتوجيه الاقتصادي والاجتماعي. ولم تعد تقتصر على الضرائب والرسوم وإنما تنوعت مصادرها مع تطور مضمون الإيرادات العامة وأهدافها وأهم هذه الإيرادات تتمثل بـ {إيرادات أملاك الدولة، الغرامات، القروض، الإعانات، الإصدار النقدي الجديد (التمويل بالتضخم)} (العلي، ٢٠٠٧، ٧٨).

III. **الموازنة العامة:** تعتبر الموازنة العامة الأداة الأكثر أهمية والتي تستخدمها الحكومة من أجل الوصول إلى تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتنمية. فهي بمثابة خطة مالية سنوية لتنفيذ الخطة الاقتصادية للدولة بما يحقق أهدافها، وذلك من خلال الموازنة بين الموارد المتاحة التي تحصل عليها الدولة من الإيرادات المتنوعة والمختلفة، وبين النفقات المتجددة والمتزايدة. (السيوفي، ١٩٨٩) فالموازنة العامة تحتل مكانة خاصة في الأدبيات الاقتصادية، لا من حيث أهميتها في التأثير في المتغيرات الاقتصادية فحسب وإنما أيضاً في آثارها الاجتماعية والسياسية. حيث تُعرف الموازنة العامة على أنها "تقدير مفصل ومعتمد من السلطة التشريعية لنفقات الدولة لتنفيذ البرامج الحكومية، والإيرادات العامة المتوقع تحصيلها، المحددة لفترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة، بما يحقق أداة السياسة الاقتصادية والاجتماعية". (ساجي، ٢٠١٧، ١٩٩)

**الناتج المحلي الإجمالي:** يُعد الناتج المحلي (GDP) (Gross Domestic Production) من أهم المؤشرات الاقتصادية والهدف الذي تسعى الحكومات إلى تحقيقه من خلال تبني عدد من السياسات الاقتصادية مثل السياسة المالية، كونه يعطي معلومات حقيقية وملائمة للواقع عن حجم الاقتصاد وأدواته خلال فترة زمنية معينة عادةً تكون سنة. (اسماعيل، ٢٠١٤) حيث تطور هذا المؤشر لأول مرة على يد الاقتصادي Simon Kuznets في عام ١٩٣٤ من خلال تقرير قُدم للكونغرس الأمريكي استهدف تقرير الإنتاج الأمريكي من كافة السلع والخدمات، بحيث يعبر هذا المؤشر عن الأداء الاقتصادي الذي تشهده دولة ما، فيرتفع في أوقات الرخاء ويتراجع في أوقات الكساد أو الركود الاقتصادي. (Kuznets.1934). فهو يعد المؤشر الأساسي الذي يحدد مستوى أداء الاقتصاد ككل لا بل يعتبر أهم مرادف للنمو الاقتصادي. (Mankiw.2016). كونه يعكس تطور الوضع الاقتصادي للبلد بين عام وآخر أو بين عدة أعوام. وغالباً ما يستخدم معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر يوضح الواقع الاقتصادي، إذ تُفسر الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على أن الاقتصاد يعمل بشكل جيد. وبعبارة أخرى يعتبر النمو المرتفع والمستقر للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هدفاً للحكومات. لأن إحدى المؤشرات التي يريد الناس معرفتها عن الاقتصاد هو ما إذا كان إجمالي ناتجه من السلع والخدمات ينمو أم ينقلص. (Mankiw.2016).

بما أنه لا يوجد تجانس في السلع والخدمات (بعضها يقاس بالكيلو، أو اللتر، أو العدد .... الخ) لهذا يجب أن يتضمن الناتج المحلي الإجمالي GDP قيمة ما يتم إنتاجه من سلع وخدمات نهائية داخل حدود الدولة الجغرافية سواء كانوا مواطني الدولة أم أجانب يعملون داخل حدود الدولة. وفي بعض البلدان يتم إدراج الإنتاج الخدمي كالتعليم والدفاع التي تقدمها الدولة ضمن مكونات الناتج المحلي الإجمالي. أما فيما يتعلق بالأعمال والخدمات التي تكون دون مقابل كالخدمات الطبية التي يقدمها الطبيب لأسرته، وكذلك خدمات ربة المنزل إلخ.... لا تندرج ضمن مكونات الناتج المحلي الإجمالي. (مجدي، 2021، ٩)

حيث يُعرف الناتج المحلي الإجمالي GDP بأنه " القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية التي تنتج داخل الحدود الجغرافية للبلد سواء من قبل مواطني البلد أو الأجانب خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة" (العيسى وقطف، ٢٠٠٦، ٩٥). كما عرّفه مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي (BEA) بأنه قيمة السلع والخدمات المنتجة مستبعداً منها قيمة السلع والخدمات المستخدمة من الإنتاج. ويوصف الناتج المحلي الإجمالي بالمؤشر الذي يعكس الحالة الاقتصادية لأي دولة فإن أهم استخداماته نوضحها وفق الآتي: (مجدي، ٢٠٢١، ٨)

- يستخدم كمؤشر يعكس أداء الأنشطة الاقتصادية (صناعية، تجارية، زراعية، خدمات) ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية معينة وعادة ما تكون سنة.
- يستخدم كمؤشر من قبل الاقتصاديين في التحليلات الاقتصادية لمعرفة أداء الاقتصاد في الدولة، وكذلك في التنبؤ بالوضع الاقتصادي في المستقبل من حيث معدل النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم أو الانكماش المتوقع في المدى المنظور.
- من خلال تحديد العوامل المؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي يمكن التنبؤ بما سوف يحصل للنشاط الاقتصادي في المستقبل وبالتالي تحديد السياسات الاقتصادية اللازمة لمعالجة أي خلل أو تراجع في الناتج المحلي الإجمالي. (العيسى وقطف، ٢٠٠٦، ٩٦)
- يستخدم كمؤشر للمقارنة بين اقتصاد دولتين أو أكثر أو بين الأداء الاقتصادي للدول. ولكن يعاب على هذا المؤشر بأنه لا يأخذ بعين الاعتبار الظروف البيئية من تلوث وتدهور للأحوال الصحية من جراء مخلفات المصانع والآلات، لذلك فإن زيادة الناتج المحلي الإجمالي لا تعبر عن زيادة الرفاهية للاقتصاد، بالإضافة إلى ذلك حسابات الناتج المحلي الإجمالي لا تفرق بين أوقات الرخاء وأوقات النكبات والكوارث، فمثلاً إذا حدثت هزة أرضية أو كارثة طبيعية بدولة ما، فإن تلك الدولة سوف تقوم بأعمال البناء والإنفاق وهذا يعني أن ناتجها المحلي سوف يزداد، وبالتالي فإن هذه الزيادة لا تعني بالضرورة رخاء ورفاهية لتلك الدولة وتحسين وزيادة مستوى استغلال الموارد عن السابق. (الوزني و الرفاعي، ٢٠٠٩، ١٢٧)
- يؤكد كل من "samuelson & Nordhaus" في كتابهما "الاقتصاد" بأن السياسة المالية تُعد الأداة الرئيسة في التأثير في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الطلب الكلي، إذ تؤدي التغييرات في الضرائب والإنفاق الحكومي إلى تغيير مباشر في حجم الطلب الكلي، مما ينعكس على مستوى الإنتاج والدخل في الاقتصاد فزيادة الإنفاق العام أو تخفيض الضرائب يؤدي إلى ارتفاع الدخل المتاح للأفراد والشركات، وينعكس ذلك على الاستهلاك والاستثمار، وهذا يسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب يؤدي إلى انخفاض في القوة الشرائية وتراجع الطلب الكلي مما يؤدي إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي؛ هذه الآلية تجعل من السياسة المالية أداة أساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال مواجهة التقلبات الدورية في الاقتصاد. (samuelson & Nordhaus، 2015، 450-480)

## الدراسة التحليلية والقياسية لأثر أدوات السياسة المالية في الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة

٢٠٠٠-٢٠٢٢:

واقع السياسة المالية في سورية: قبل عام ٢٠١١ اتسم النظام الضريبي بالتخلف، وبكثرة الإعفاءات الضريبية فيه، وبقصور الإدارة الضريبية في أداء مهامها، مما أدى إلى ضالة الموارد بشكل عام، وضعف شديد في الموارد الضريبية بشكل خاص، مسبباً معاناة حقيقة في الوضع المالي السوري. وكاد الأمر أن يصبح أكثر خطورة، لولا الزيادة المطردة في الموارد البترولية والتي استطاعت في السنوات الأخيرة أن تعوض النقص جزئياً، وأن تساعد في استمرار نشاط الحكومة بشكل مقبول، رغم عدم استقرارها وخضوعها لتقلبات أسعار السوق النفطية العالمية، ولكونها في الأصل إيراداتاً من ثروات ناضبة. وبسبب غياب الإرادة والسياسة الجدية والواضحة للقيام بإصلاحات مالية جذرية لزيادة الموارد العامة وتطويرها سنوياً لتغطية الحاجات المتزايدة والضرورية للإنفاق العام. اتجهت الحكومة ممثلة بوزارة المالية ومنذ منتصف الثمانينيات وحتى الألفية الجديدة إلى اتباع سياسة انكماشية لتقليص العجز، وعدم استفحال أمر المديونية، كما لجأت إلى استخدام أساليب وتدابير محاسبية غير مقنعة أو غير نظامية أحياناً، لتحقيق توازن موازني مصطنع وظاهري بين النفقات والإيرادات. رغم ما لهذه السياسات والتدابير من تكاليف وأثار سلبية على النمو الاقتصادي، ومستويات الأجور، والرفاهية العامة، والعمالة. (نجمة.٢٠٠٣)

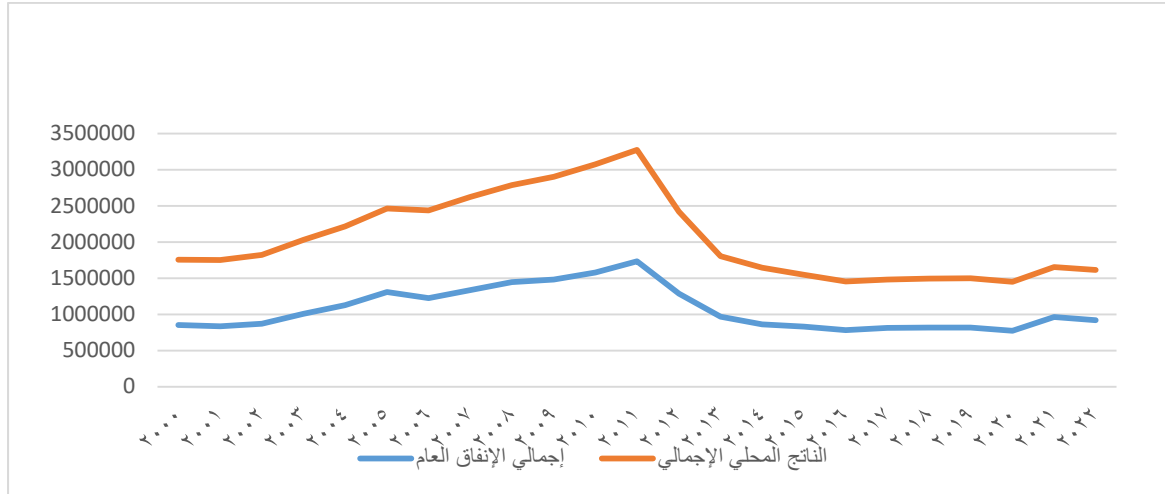
وخلال فترة التسعينات لم يكن تكوين الاحتياطي النقدي في سورية دليلاً على تحسن فعلي في الوضع المالي للدولة، بل جاء نتيجة تحويلات محاسبية اعتمدت على اقتطاع جزء من الإنفاق العام، ولا سيما الإنفاق الاستثماري الذي يشكل محركاً للنمو الاقتصادي. كما اعتمدت الحكومة على الاقتراض الداخلي لتمويل هذا الاحتياطي، ما يعني أن الأموال التي ظهرت كاحتياطي لم تكن فائضاً مالياً حقيقياً، بل موارد مأخوذة من بنود إنفاق أساسية أو من ديون جديدة. هذا الأسلوب أدى إلى تحسين شكلي في المؤشرات المالية، لكنه في الواقع أسهم في تفاقم العجز الحقيقي، وإضعاف قدرة الدولة على تمويل التزاماتها الأساسية. (فضلية.٢٠٠٣)

بعد عام ٢٠١١ واجهت السياسة المالية تحديات كبيرة بسبب الأوضاع الراهن، والعقوبات الاقتصادية، والتي أدت إلى تدهور الاقتصاد السوري وتفاقم المشاكل المالية، ولم تنجح معها الحكومة السورية في معالجة هذه المشاكل، بل أدت إلى تفاقمها في بعض الحالات. وأهم التحديات التي واجهتها السياسة المالية بعد عام ٢٠١١ نبينها وفق الآتي: (UNDP.2025)

- ١- انكماش الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير، حيث انخفض إلى النصف تقريباً من عام ٢٠١٢ من (١١٣٢٣١٠) مليون ليرة إلى (٦٩٦٨١٧) مليون ليرة في عام ٢٠٢٢.
- ٢- انخفاض في قيمة الصادرات والاحتياطي النقد الأجنبي، مما حد من قدرة الحكومة على استيراد السلع والمواد والمعدات الأساسية.
- ٣- اعتماد الحكومة وبشكل كبير على التوسع النقدي من أجل تمويل العجز المالي، أدى ذلك إلى انخفاض سريع في قيمة الليرة السورية ودفع التضخم إلى مستويات قياسية.
- ٤- تراجع في قيمة الليرة السورية بشكل كبير مقابل الدولار الأمريكي، مما أدى إلى التضخم وارتفاع في الأسعار.
- ٥- زيادة الدين العام من أجل تمويل النفقات العامة، خاص العسكرية، وشبكات الأمان على حساب الإنفاق الجاري والاستثماري، مما أدى إلى تفاقم مشكلة التضخم.

- ٦- فقدان السيطرة على أسعار السلع والخدمات الأساسية للمواطنين، نتيجة ارتفاع معدلات التضخم، مما أثر سلباً على القدرة الشرائية للمواطنين. بالإضافة إلى خروج بعض المناطق الصناعية عن الخدمة وإغلاق الأعمال التجارية (حلب انموذجاً) ونقل الشركات إلى خارج القطر (مصر وتركيا).
- ٧- تدهور البنية التحتية، مما أثر على الإنتاج والخدمات. إضافة إلى تدهور قطاع الزراعة، مما أدى إلى انعدام الأمن الغذائي.
- ٨- زيادة البطالة والفقر بشكل كبير، حيث ارتفعت معدلات البطالة من ٨% في عام ٢٠١٠ إلى ٢٤% في عام ٢٠٢٤، وأصبح معظم السكان تحت خط الفقر، إذ بلغت نسبة السكان تحت خط الفقر ٩٠% في عام ٢٠٢٤ مقارنة بعام ٢٠١٠ حيث كانت النسبة ٣٣%، نتيجة تدهور الاقتصاد وانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين.
- ٩- العقوبات الاقتصادية والتي أدت إلى تفاقم الأزمة المالية والاقتصادية في سورية. وأمام هذه التحديات التي واجهت السياسة المالية في سورية تم اتخاذ جملة من الإجراءات: (UNDP.2025)
- ١- تخفيض الدعم على السلع والخدمات الأساسية، مما أدى إلى ارتفاع في الأسعار.
  - ٢- تحرير الأسعار للعديد من السلع والخدمات الأساسية، مما أدى إلى زيادة التضخم.
  - ٣- زيادة الضرائب غير المباشرة، مما انعكس سلباً على القدرة الشرائية للمواطنين.
  - ٤- الاعتماد على التمويل الخارجي، حيث لتم اللجوء إلى الاقتراض من الخارج لتمويل النفقات العامة، مما أدى إلى زيادة في حجم الدين العام.
- الإنفاق العام في سورية وأثره في الناتج المحلي الإجمالي:** يُعد الإنفاق العام في سورية المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي إذ يعمل صانعو السياسة المالية على تنفيذ التوجهات الاقتصادية للدولة من خلال الحفاظ على دور القطاع العام في تطوير البنى التحتية من طرق وجسور وسكك حديدية ومطارات ومرافئ وشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي والاتصالات وغيرها. كما يتبنى صانعو السياسة المالية نهج تقديم الخدمات المجانية وشبه المجانية للمواطنين، لاسيما في مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والثقافة والرياضة، الأمر الذي يفرض زيادة مستمرة في حجم الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري، حيث اعتمد صانعو السياسة المالية في سورية على توسيع حجم الإنفاق العام بهدف التأثير في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحفيز الطلب الكلي وتشجيع الإنتاج، مما ينعكس إيجاباً على زيادة حجم الإنتاج ومعدلات النمو (كنعان. ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠٠٣). ويوضح الشكل رقم (١) تطور حجم الإنفاق العام بشقيه الاستثماري والجاري والناتج المحلي الإجمالي:<sup>٢</sup>

<sup>٢</sup> تم حذف الجدول البيانات نظراً لتجاوز البحث عدد الصفحات المسموح. وفي حال الرغبة بالحصول على البيانات فهي متوفرة لدى الباحث.



الشكل رقم (١)

نلاحظ من خلال الشكل (١) الآتي:

- ازداد إجمالي الإنفاق العام من (٨٥٠٧٧٦) مليون ليرة عام ٢٠٠٠ إلى (١٥٧٩٢٠١٣) مليون ليرة عام ٢٠١٠، بنسبة زيادة مقدارها ٣٧١٢%. وبمعدل نمو وسطي مقداره (٣٧.٦٤%). هذه الزيادة أثرت بشكل إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث ازداد الناتج المحلي الإجمالي من (٩٠٤٦٢٣) مليون ليرة عام ٢٠٠٠ إلى (١٤٩٤٥٩٥) مليون ليرة عام ٢٠١٠، بنسبة مقدارها ٦٥% وبمعدل نمو سنوي وسطي ٥.٢%. حيث اتسمت هذه المرحلة بالاستقرار الاقتصادي.

- تراجع في إجمالي الإنفاق العام بشقبة الجاري والاستثماري بدءاً من عام ٢٠١١، حيث بلغ في عام ٢٠١١ (١٧٣٣٦٨٩) مليون ليرة، بينما وصل في عام ٢٠١٢ إلى (١٢٨٥٤٥٧) مليون ليرة، وبدأ بالانخفاض بشكل تدريجي في السنوات التالية لعام ٢٠١٢ حتى وصل في عام ٢٠٢٢ إلى (٩١٧٦٣٨) مليون ليرة، وهذا واضح من خلال المعدلات السالبة لنمو الإنفاق العام. هذا التراجع في إجمالي الإنفاق العام أثر بشكل سلبي على الناتج المحلي الإجمالي، ففي عام ٢٠١١ وصل الناتج المحلي الإجمالي إلى (١٥٣٧١٩١) مليون ليرة، لينخفض في عام ٢٠١٢ إلى (١١٣٢٣١٠) مليون ليرة، ليتبعه انخفاض تدريجي في السنوات اللاحقة حتى وصل في عام ٢٠٢٢ إلى (٦٩٦٨١٧) مليون ليرة، حيث وصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢ إلى (٠.٧%) بعد أن كان في عام ٢٠١١ (٢.٩٠%). وترجع أسباب انخفاض إجمالي الإنفاق العام لمجموعة من العوامل وفق الآتي:

١- تراجع كبير في الإيرادات العامة، وتناقص الضرائب والرسوم وفوائض الشركات العامة، حيث تراجع نصيب الإيرادات العامة من الناتج المحلي الإجمالي من ٢٥.٤% في عام ٢٠١١ إلى ٧.٤% في عام ٢٠١٩. (المركز السوري لبحوث الدراسات).

٢- انخفاض إنتاج النفط من ٣٨٥ ألف برميل يومياً في عام ٢٠١٠ إلى أقل من ٤٠ ألف برميل يومياً في نهاية عام ٢٠٢٣، بسبب خروج الآبار الرئيسية المنتجة للنفط عن الخدمة، والذي أدى إلى تراجع في الإيرادات النفطية من ١٨.٨% في عام ٢٠١١ إلى ٤.٠١% في عام ٢٠٢٠. حيث أدى الانخفاض في العائدات النفطية إلى خسارة أهم مصدر للإيرادات العامة في الموازنة العامة للدولة وأهم مولد للعملة الأجنبية للزينة العامة السورية. (بيانات البنك الدولي. ٢٠١١-٢٠٢٠)

- ٣- انخفاض إنتاج الغاز الطبيعي من ٣٤ مليون متر مكعب في عام ٢٠١١ إلى ١٧.٥ مليون متر مكعب في نهاية ٢٠١٩، أي بنسبة ٥٠% تقريباً. (وزارة النفط السورية. ٢٠١١-٢٠١٩).
- ٤- العجزات المالية العالية في الموازنة العامة للدولة بسبب التقلصات في الإيرادات العامة بكافة أنواعها، وتوقف الإنتاج في العديد من القطاعات. حيث بلغت نسبة العجزات المالية في عام ٢٠١١ (١٤٨) مليار ليرة لتصل في عام ٢٠٢٢ (١٨٧١) مليار ليرة. (وزارة المالية السورية. ٢٠١١-٢٠٢٢)
- ٥- فقدان العديد من مصادر الإيرادات منها قطاع السياحة؛ دفع بالحكومة السورية لاتباع سياسة التخلي عن المسؤولية الاجتماعية لبعض السلع الأساسية وتحرير أسعارها ولا سيما المحروقات، ليشهد الإنفاق تراجعاً مطرداً من ٩.٩% في عام ٢٠١١ إلى (-٤.٨%) في عام ٢٠٢٢.
- ٦- الارتفاع الحاد في معدلات التضخم، مما دفع الحكومة إلى اتباع سياسة مالية انكماشية للحد من آثار التضخم في الاقتصاد. حيث ارتفع معدل التضخم من ٤.٨% في عام ٢٠١١ إلى ١١٢.١٤% في عام ٢٠٢٢؛ ولكن هذا الرقم كان أكثر من ذلك بكثير عما لمسناه في الواقع. ويوضح الجدول رقم ١ معدلات التضخم خلال تلك الفترة:

الجدول رقم (١) معدلات التضخم

العام	٢٠١	٢٠١	٢٠١	٢٠١	٢٠١	٢٠١	٢٠١	٢٠١	٢٠١	٢٠١	٢٠١	٢٠٢٢
المعدل %	٤.٨	٣٦.٧	٤٠	٣٧.١	٣٨.٢	٤٧.٧	٣٧.٢	١٣.٢	١٩.٨	٦١.٦	١١٨.٣	١١٢.١٤

المصدر: بيانات البنك الدولي.

**الإيرادات العامة في سورية وأثرها في الناتج المحلي الإجمالي:** تعاني السياسة المالية في سورية من ضآلة الموارد العامة بشكل عام، ومن الضعف الشديد في الموارد الضريبية وشبه الضريبية بشكل خاص، بسبب تخلف النظام الضريبي في سورية، وكثرة الإعفاءات الضريبية فيه، وقصور الإدارة الضريبية في أداء مهامها. ولولا الزيادة المطردة في الإيرادات النفطية، والتي استطاعت أن تعوض النقص جزئياً قبل عام ٢٠١١، وأن تساعد الحكومة على الاستمرار في نشاطها الحكومي بشكل معقول. إذ تشكل الإيرادات النفطية المصدر الرئيس للإيرادات العامة رغم عدم استقرارها، وخضوعها لتقلبات أسعار السوق النفطية، وذات طبيعة استثنائية ومؤقتة، وتأتي من خلال استهلاك ثروة ناضبة. (نجمة. ٢٠٠٣).

يتم تبويب الإيرادات العامة في الموازنة العامة إلى عدة بنود أهمها: (وزارة المالية، قانون الموازنة العامة للدولة. ٢٠٢٢)

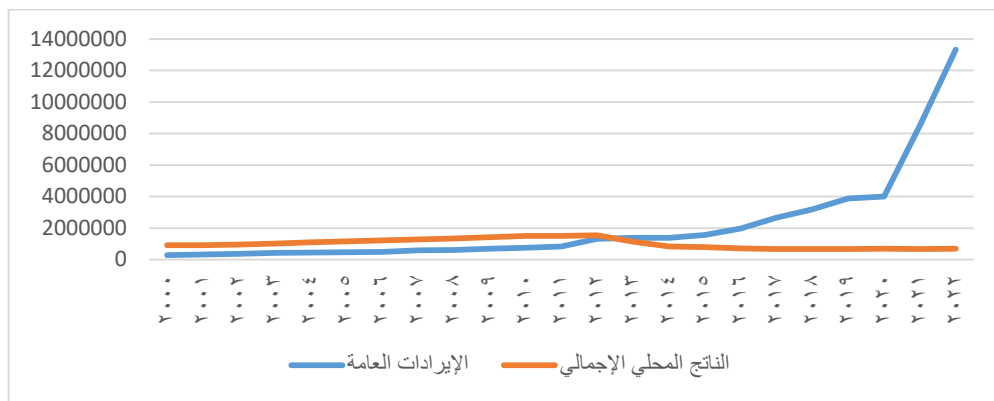
- ١- إيرادات ضريبية: وتتكون من ضرائب مباشرة وأهمها ضرائب دخل المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية، ضريبة الرواتب والأجور، ضريبة ربع رؤوس الأموال المتداولة، رسوم الانتقال على التركبات والوصايا والهبات، رسوم الفراغ والانتقال والتسجيل العقاري، رسوم المغتربين..... إلخ. وضرائب غير مباشرة، وتشمل ضريبة مقطوعة الكهرباء، ضريبة المواد الكحولية، ضريبة حصر التبغ، ضريبة الإنفاق الاستهلاكي الكمالي، ضريبة رسوم المعادن والمقالع، الرسوم القضائية، الرسوم الجمركية، رسم الطابع.

٢- إيرادات غير ضريبية: وتشمل بدلات الخدمات الصحية والحجر الصحي، إيرادات الخدمات العامة، حصيد بيع الكتب، رسوم زيارة المتاحف والأماكن الأثرية، رسوم الدراسة الجامعية، رسوم الأجور المدرسية، ريع حفلات الفرق والمسارح، بدل بيع الأشياء العامة.

٣- إيرادات استثمارية: وتمثل بشكل رئيس فوائض القطاع العام الاقتصادي. وتشمل إيرادات الفوائض الاقتصادية للمؤسسات والشركات والمنشآت المالية، إيرادات الفنادق، إيرادات التمويل الذاتي للوحدات الإدارية المحلية، حصة الدولة من الإيرادات النفطية.

٤- إيرادات استثنائية: وتشمل القروض والموارد الخارجية، القروض الداخلية، المأخوذ من الاحتياطي.

ويوضح الشكل رقم (٢) توزيع الإيرادات العامة والنتائج المحلي الإجمالي: <sup>٣</sup>



الشكل (٢) توزيع الإيرادات العامة والنتائج المحلي الإجمالي.

نلاحظ من خلال الشكل الرقم (٢) الآتي:

١- ازدياد إيرادات العامة من (٢٧٥٤٠٠) مليون ليرة عام ٢٠٠٠ إلى (٧٥٤٠٠٠) مليون ليرة عام ٢٠١٠، بنسبة زيادة مقدارها ١٧٥% وبمعدل نمو سنوي وسطي مقداره (١٠.٧%). هذه الزيادة في إجمالي الإيرادات العامة انعكست ايجاباً في الناتج المحلي الإجمالي في تلك الفترة، حيث ازداد الناتج المحلي الإجمالي من عام ٢٠٠٠ لعام ٢٠١٠ بنسبة مقدارها (٦٥%) وبمعدل نمو سنوي وسطي مقداره (٥.٢%). إذ اتسمت هذه الفترة بالاستقرار والنمو الاقتصادي.

٢- بعد عام ٢٠١٠ نلاحظ بأن تأثير الإيرادات العامة في الناتج المحلي الإجمالي لم ينعكس بشكل إيجابي بل على العكس تماماً، مع زيادة الإيرادات العامة تراجع الناتج المحلي الإجمالي. ففي عام ٢٠١١ كانت حصيد الناتج المحلي الإجمالي (١٤٩٤٥٩٥) مليون ليرة ليرتفع في عام ٢٠١٢ إلى (٤٢٥٩٦) مليون ليرة. أما في عام ٢٠١٣ تراجعت حصيد الناتج المحلي الإجمالي إلى (٤٠٤٨٨١) مليون ليرة بالرغم من زيادة حصيد الإيرادات العامة بمقدار (٥٦٤٥٠) مليون ليرة عما كانت عليه عام ٢٠١٢. كذلك الأمر بالنسبة للأعوام ٢٠١٤-٢٠١٥-٢٠١٦-٢٠١٧-٢٠١٨-٢٠٢١. أما عام ٢٠١٩ ارتفعت حصيد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٩٢٨٤) مليون ليرة، عما كانت عليه في عام ٢٠١٨، وكذلك الأمر بالنسبة لعام ٢٠٢٠-٢٠٢٢. كما نلاحظ أيضاً تراجع في معدل

<sup>٣</sup> تم حذف الجدول البيانات نظراً لتجاوز البحث عدد الصفحات المسموح. وفي حال الرغبة بالحصول على البيانات فهي متوفرة لدى الباحث

نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٥.٢% عام ٢٠١١ إلى ١.٩% عام ٢٠٢٢. وترجع الأسباب لعدم حدوث أثر إيجابي من جانب الإيرادات العامة في الناتج المحلي الإجمالي وتراجع في معدلات النمو خلال تلك الفترة إلى الآتي:

١- تراجع الإيرادات النفطية السورية من ١٨.٩٠% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١١ إلى ٤% في عام ٢٠٢٠. وذلك بسبب تراجع إنتاج النفط في عام ٢٠١١ إلى ٣٥٣ ألف برميل يومياً مقارنة مع عام ٢٠١٠ حيث وصل الإنتاج إلى ٣٨٥ ألف برميل يومياً، وبدأ إنتاج النفط بالتراجع حتى وصل في عام ٢٠١٥ إلى ١٥ ألف برميل يومياً، وفي عام ٢٠٢٢ وصل إلى ٢٠ ألف برميل يومياً (بيانات البنك الدولي. ٢٠١١-٢٠٢٠)؛ وذلك لخروج معظم الآبار عن السيطرة بسبب الظروف السياسية الراهنة في تلك الفترة، بالإضافة إلى العقوبات الغربية المفروضة من قبل الاتحاد الأوروبي على تصدير المنتجات النفطية السوري، وحظر تقديم التمويل أو المساعدات المالية بما في ذلك المشتقات المالية والتأمين وإعادة التأمين فيما يتعلق بالمنتجات النفطية السورية بشكل مباشر أم غير مباشر، بالإضافة إلى العقوبات الأمريكية. ويظهر الجدول (٢) إيرادات الموارد النفطية في سورية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول (٢) إيرادات الموارد النفطية في سورية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

العام	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
النسبة %	١٨.٩٠	١٣.٦٠	٨.٢٠	٣.٨٠	٢	١.٨٠	١.٩٠	١.٩٠	٢.٥٠	٤	-	-

المصدر: مجموعة البنك الدولي عن الأعوام المذكورة:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PETR.RT.ZS?locations=SY>

٢- خروج العديد من القطاعات الاقتصادية من المنظومة الإنتاجية منها القطاع الزراعي والذي يمثل ٢٦% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت خسارته من عام ٢٠١١ لغاية ٢٠١٦ بمقدار (١٦) مليار دولار (FAO)، وبعض المنشآت الصناعية، والتي تُعد من أهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى تراجع القطاع السياحي وهذا الشيء أدى إلى تراجع مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ويظهر الجدول (٣) مدى مساهمة هذه القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول (٣) مساهمة القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة القيمة: مليون ليرة سورية

العام	قطاع الزراعة	نسبة مساهمة قطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي %	قطاع الصناعة	نسبة مساهمة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي %
٢٠١١	٢٨١٧٣٢	١٨.٩	٣٠٧٥٠٨	٢٠.٦
٢٠١٢	٢٠٨٢٢٣	١٣.٥	١٦٢٢٩٠	١٠.٦
٢٠١٣	١٠٩٩٩٣	٩.٧	٥٠٢٧٣	٤.٤
٢٠١٤	١٠٤٤٤٥	١٢.٥	٦١٧٥٣	٧.٤
٢٠١٥	١١١٩٠٤	١٤.٣	٧٢٩٥٧	٩.٣
٢٠١٦	١٠٩٧٠٥	١٥.٣	٦١٦٦٥	٨.٦
٢٠١٧	١١٤٣٢٣	١٧.٠	٧٦٦٠٢	١١.٤
٢٠١٨	٩٧٤٥٠٤	١٤٦.٢	٨٨٠١١	١٣.٢
٢٠١٩	١٠٣٢٣٤	١٥.٣	٨٣٩٤٢	١٢.٤

١١.٧	٨٠٢٣٧	١٥.٥	١٠٦١٢٨	٢٠٢٠
١١.٥	٧٧٨٩٥	١٤.٠	٩٥٠٣٧	٢٠٢١
٩.٧	٦٦٨٧٣	١٢.٩	٨٩٢٣٤	٢٠٢٢

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، الكتب الإحصائية عن الأعوام المذكورة.

نلاحظ من خلال الجدول (٣) بأن قطاع الزراعي بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١١ (١٨.٩%)، وبسبب الظروف الزاهنة والأوضاع السياسية، والحرائق التي التهمت مساحات واسعة من أشجار الزيتون والحمضيات والحرثية والأراضي الصالحة للزراعة في عام ٢٠١٩-٢٠٢٠؛ تراجعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حتى وصلت في عام ٢٠٢٢ إلى (١٢.٩%). والشيء نفسه ينطبق على القطاع الصناعي، نلاحظ في عام ٢٠١١ بلغت نسبة مساهمة القطاع الصناعي (٢٠.٦%)، وبدأت هذه المساهمة بالتراجع حتى وصلت في عام ٢٠٢٢ إلى (٩.٧%).

أما بالنسبة للقطاع السياحي فيظهر الجدول (٤) عدد السياح في سورية خلال المدة الممتدة من عام ٢٠١١ لغاية عام ٢٠٢٢ وفق الآتي:

الجدول (٤) عدد السياح في سورية

العام	العرب القادمون	الأجانب القادمون	زوار المواقع الأثرية	زوار المتاحف	زوار معرض دمشق الدولي
٢٠١١	٣١٥٩١٨٧	٢٢٧٤٠٠٩	٥٦٨٩٠٤	٢٨٠٨٥٤	٥٠٠٢٢٤
٢٠١٢	١١٨٢٥٤٦	٣٨١٧٧٤	٩٨٠٤٨	١٣٠١٠١	-
٢٠١٣	٦١٩٩٤٠	٥١٦٣٥	١٣٦٨٢	٩٢٦٣٩	-
٢٠١٤	٦٢١٤٩٩	٥٥٢٦٨	٢٤٠٤١	١٢٨٧٦٨	-
٢٠١٥	٦٧٢٦٧٠	٨١٩٤٠	١٣٢٣٨	٧٦١٢٧	-
٢٠١٦	-	-	-	-	-
٢٠١٧	١١٤٩١٣٠	١٤١٩٦٠	٤٠٥٩٧	٩١٥٣٦	٢٢٤٧٠٠٠
٢٠١٨	١٦٢٠٢٢٩	١٨١٨٣٠	١٠٨٦٥٩	١١٩٠١١	٢٠١٣٠٠٠
٢٠١٩	٢٢١٩٦٢٦	٢٠٤٦٥٩	١٥٩٧٤٠	٢٣٩٢١٧	١٤٧٢٠٠٠
٢٠٢٠	٤٠٥٢٤٢	٧٤١٢٢	٢٤٠٨٩	١٨٧٦٥٩	١٤٧٢٠٠٠
٢٠٢١	٥٣١٢٢٣	١٢٩٦٨٣	٣٨٩٣٧	٣٠٤٧٨١	-
٢٠٢٢	١٥٧٠٥٠٨	٢١٦١٧٤	٩٢١٣٨	١٩٩٧٧٩	-

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء، الكتب الإحصائية عن الأعوام المذكورة، سورية: دمشق.

نلاحظ من خلال الجدول (٤) تراجع في أعداد السياح سواء العرب أم الأجانب، وسواء كانوا زوار للمواقع الأثرية، أم المتاحف، أم لإقامة المعارض على أرض معرض دمشق الدولي. ففي عام ٢٠١١ وصل عدد العرب القادمون إلى سورية (٣١٥٩١٨٧) سائحاً، وبدأ هذا العدد بالتراجع حتى وصل في عام ٢٠٢٢ إلى ١٥٧٠٥٠٨ سائحاً، وبنسبة تراجع مقدارها (٥٠%). أما بالنسبة للأجانب القادمون إلى سورية، فقد تراجع هذا العدد ففي عام ٢٠١١ وصل العدد إلى (٢٢٧٤٠٠٩) سائحاً، حتى وصل في عام ٢٠٢٢ إلى (٢١٦١٧٤) سائحاً، وبنسبة تراجع مقدارها (٩٠.٥%). وكذلك الأمر بالنسبة للزوار المواقع الأثرية والمتاحف. إضافة إلى تضرر العديد من المنشآت السياحية؛ وهذا الأمر أدى إلى تراجع مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

٣- تراجع في الصادرات وزيادة في المستوردات، ويوضح الجدول (٥) واقع الصادرات والمستوردات خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١١ لغاية عام ٢٠٢٢ وفق الآتي:

## الجدول (٥) واقع الصادرات والمستوردات القيمة: مليار ليرة سورية

العجز / الفائض	المستوردات	الصادرات	العام
٤٦٠-	٩٦٥	٥٠٥	٢٠١١
٥٩٨-	٧٩٤	١٩٦	٢٠١٢
٧٧٠-	٩٤٥	١٧٥	٢٠١٣
١٣٨٧-	١٥٦٣	١٧٦	٢٠١٤
١٢٨٧-	١٤٩٧	٢١٠	٢٠١٥
١٩٠٩-	٢٢٣٨	٣٢٩	٢٠١٦
٢٦٦٩-	٣٠٢٠	٣٥١	٢٠١٧
١٩٦٠-	٣٠٠٨	١٠٤٨	٢٠١٨
١٨٤٤-	٢٩٨٣	١١٣٩	٢٠١٩
٢٣١٥-	٤٦٢٣	٢٣٠٨	٢٠٢٠
٩٣٣١-	١٣١٥٣	٣٨٢٢	٢٠٢١
١٧٣٨٣-	١٩٨٢٠	٢٤٣٧	٢٠٢٢

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، الكتب الإحصائية عن الأعوام المذكورة.

نلاحظ من خلال الجدول (٥) في عام ٢٠١١ بلغت حصيلة الصادرات ٥٠٥ مليار ليرة، بينما بلغت حصيلة الواردات ٩٦٥ مليار ليرة، وأدى هذا الشيء إلى حدوث عجز في الميزان التجاري بمقدار ٤٦٠ مليار ليرة. وفي عام ٢٠١٢ بلغت حصيلة الصادرات ١٩٦ مليار ليرة، بينما بلغت حصيلة الواردات ٧٩٤ مليار ليرة، مما أدى إلى حدوث عجز بمقدار ٥٩٨ مليار ليرة. كما نلاحظ من خلال هذا الجدول بأن عجز الميزان التجاري في تزايد مستمر في السنوات اللاحقة حتى وصل في عام ٢٠٢٢ إلى ١٧٣٨٣ مليار ليرة، وهذا العجز له تأثير سلبي في الناتج المحلي الإجمالي مما أدى إلى تراجع في قيمته.

## الدراسة القياسية:

الإحصاءات الوصفية: حيث يظهر الجدول (٦) الإحصاءات الوصفية وفق الآتي:

## الجدول (٦) الإحصاءات الوصفية

	LNCU	LNER	LNGDP	LNI	LNIR	LNNTTR	LNTR
Mean	13.44333	12.38919	13.75486	12.55952	12.56292	11.62908	12.32170
Median	13.50806	12.29977	13.72569	12.55355	12.66927	11.49547	12.08225
Maximum	14.11731	14.47881	14.24547	13.40552	14.64033	13.91139	14.48365
Minimum	12.44503	10.52210	13.40963	11.75146	11.03598	9.740086	11.40025
Std. Dev.	0.476510	1.133999	0.292068	0.413614	1.086689	1.050231	0.759597
Skewness	-0.449740	-0.073807	0.240810	0.116623	0.240466	0.354544	1.385646
Kurtosis	2.153456	1.983462	1.634248	2.454467	1.971581	2.530222	4.550395
Jarque-Bera	1.462130	1.011175	2.009851	0.337343	1.235235	0.693350	9.663627
Probability	0.481396	0.603151	0.366072	0.844787	0.539228	0.707035	0.007972
Sum	309.1966	284.9515	316.3618	288.8689	288.9470	267.4688	283.3990
Sum Sq. Dev.	4.995352	28.29098	1.876684	3.763676	25.97964	24.26567	12.69374
Observations	23	23	23	23	23	23	23

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

ICU الانفاق الاستهلاكي. GDP الناتج المحلي الإجمالي. ER: إيرادات استثنائية. I: الانفاق الاستثماري. IR:

إيرادات استثمارية، NTR: إيرادات غير ضريبية. TR: إيرادات ضريبية. Ln اللوغاريتم.

نلاحظ من خلال الجدول (٦) الآتي:

- إن الوسط الحسابي لكل من الإنفاق الاستهلاكي والإيرادات الاستثنائية أصغر من الوسيط بالتالي الالتواء سالب ونحو اليسار.

-الوسط الحسابي لكل من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الاستثماري والإيرادات الاستثمارية والإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية أكبر من الوسيط بالتالي الالتواء موجب ونحو اليمين.

- القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera أكبر من ٥% بالنسبة لجميع المتغيرات ماعدا الإيرادات الضريبية كانت القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera أصغر من ٥% بالتالي البيانات تقترب من توزيعها الطبيعي.

-هناك انحراف معياري كبير لكل من الإيرادات الاستثمارية والإيرادات الاستثنائية والإيرادات غير الضريبية، مما يشير إلى تقلب مرتفع لهذه البيانات، بينما يوجد انحراف معياري منخفض للناتج المحلي الإجمالي، وتقلب متوسط لكل من الإيرادات الضريبية والإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري.

#### اختبار الارتباط بين المتغيرات المستقلة:

الجدول رقم (٧) الارتباط بين المتغيرات المستقلة

Correlation						
Probability	LNCU	LNER	LNI	LNIR	LNNTTR	LNTR
LNCU	1.000000					
	-----					
LNER	-0.636093	1.000000				
	0.0011	-----				
LNI	-0.498394	0.585453	1.000000			
	0.0155	0.0033	-----			
LNIR	-0.531736	0.826632	0.662899	1.000000		
	0.0090	0.0000	0.0006	-----		
LNNTTR	-0.583923	0.459254	0.413173	0.482620	1.000000	
	0.0034	0.0275	0.0500	0.0197	-----	
LNTR	-0.567292	0.683656	0.900665	0.717828	0.401166	1.000000
	0.004	0.000	0.000	0.000	0.057	-----
	8	3	0	1	8	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

نلاحظ من خلال الجدول رقم (٧) الآتي:

- وجود ارتباط قوي جداً ومعنوي بين الإيرادات الاستثمارية والإيرادات الاستثنائية، لذلك سيتم تلافي هذا الارتباط من خلال وضع كل متغير في نموذج.

- وجود ارتباط قوي جداً ومعنوي بين الإنفاق الاستثماري والإيرادات الضريبية، أيضاً سيتم تلافي هذا الارتباط من خلال وضع كل متغير في نموذج.

**اختبار استقرارية السلسلة:** قبل تقدير النموذج لابد من القيام بإجراء اختبار الاستقرارية على المتغيرات موضوع الدراسة، لمعرفة هل ستدخل في النموذج في المستوى أم هناك اختلاف في الفرق الأول، أم الفرق الثاني، إضافة إلى ذلك يجب أن يكون المتغير مستقر. ومن أجل اختبار استقرارية السلسلة الزمنية ومعرفة درجة تكاملها، اتبعنا اختبارين هما ADF و Phillips- Perron لاختبار وجود جذر الوحدة، أو وجود اتجاه عام متعلق بالزمن. (بمعنى آخر من

أجل التأكد من درجة استقرارية السلسلة الزمنية أم عدم استقرارها)، وبالتالي الحصول على نتائج أكثر موثوقية. حيث تقوم فرضيات اختبار ADF و Phillips- Perron على الآتي: فرضية العدم: السلسلة غير مستقرة، الفرضية البديلة: السلسلة مستقرة.

الجدول (٨) اختبار استقرارية السلسلة

Integrated degree	اختبار فيليبس بيرون Phillips- Perron						اختبار ديكي فولر الموسع ADF								المتغيرات
	Second difference		First difference		Level		Integrated degree	Second difference		First difference		Level			
	t-stat	Prob	t-stat	Prob	t-Stat	Prob		t-stat	Prob	t-Stat	Prob	t-Stat	Prob		
I(1) None	-	-	-٤.٤٢١	٠.٠٠٠١	-٠.٩٩٤	٠.٩٢٤	I(1) With Trend and Intercept	-	-	-٥.٦٨٤	٠.٠٠٠٨	-١.١٦٠	٠.٨٩٤	Ln CU	
I(1) None	-	-	-٥.٦٤٣	٠.٠٠٠٠	-٢.١٤٢	٠.٤٩٦	I(1) None	-	-	-٥.٧٥٢	٠.٠٠٠٠	-٢.٠١٥	٠.٥٦١	Ln I	
I(1)None	-	-	-١.٩٨٣	٠.٠٤٧٤	-٠.٤٠٣	٠.٩٨٠	I(1) None	-	-	-١.٩٨٣	٠.٠٤٧٤	-٠.٩١٠	٠.٩٣٦	LnTR	
I(1)None	-	-	-٦.١٢٨	٠.٠٠٠٠	-٣.٢٢٥	٠.١٠٥	I(1) None	-	-	-٦.٠٢٨	٠.٠٠٠٠	-٣.٢٢٥	٠.١٠٥	Ln NTR	
I(0) With trend and Intercept	-	-	-	-	-٤.٦٤٥	٠.٠٠٠٦٦	I(0) With trend and Intercept	-	-	-	-	-٤.٢٢٨	٠.٠١٥٥	ln IR	
I(1) None	-	-	-٢.٢٧٢	٠.٠٠٩٠	-٢.٤٧٣	٠.٣٣٦	I(0) With trend and Intercept	-	-	-	-	-٦.٣٩٧	٠.٠٠٠٢	Ln Er	
I(1) None	-	-	-٢.١٩٨	٠.٠٣٠٠	-١.٧٤٧	٠.٦٩٥	I(1) None	-	-	-٢.١٩٢	٠.٠٣٠٤	-٢.٥٨٠	٠.٢٩١	Ln gdp	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

بالاعتماد على نتائج الاختبارين الموضحة في الجدول رقم (٨) نلاحظ الآتي:

- كل من الإنفاق الاستهلاكي، الإنفاق الاستثماري، الإيرادات الضريبية، الإيرادات غير الضريبية، والناتج المحلي الإجمالي لم تستقر في المستوى (Level) حيث إن القيمة الاحتمالية لهذه المتغيرات أكبر من مستوى الدلالة ٥% سواء عند اختبار (ADF) واختبار (Phillips- Perron) بالتالي لا نستطيع رفض فرضية العدم، لذلك قمنا بإجراء الاختبار عند الفرق الأول للمتغيرات ونلاحظ أنها استقرت عند أخذ الفرق الأول (First difference) إذ أن القيمة الاحتمالية (Prob) لهذه المتغيرات كانت أصغر من مستوى الدلالة ٥%.

- أما الإيرادات الاستثمارية استقرت في المستوى (Level) سواء عند اختبار (ADF) واختبار (Phillips- Perron) حيث إن القيمة الاحتمالية (Prob) أصغر من مستوى الدلالة ٥%.

بعد التأكد من استقرارية السلسلة، ونتيجة لاختلاف رتب الاستقرارية، نلجأ لتقدير النموذج وفق منهجية

ARDL وفق الآتي:

تقدير النموذج: نظراً للعدد الكبير للمتغيرات وعدم إمكانية إدخالها ضمن معادلة واحدة ضمن نموذج

ARDL<sup>٤</sup>، تم صياغة نموذجين للدراسة وفق الآتي:

<sup>٤</sup> سيتم أيضاً الاعتماد على نتائج معاملات الارتباط عند ادخال المتغيرات في نماذج الدراسة.

النموذج الأول:  $lngdp = ln cu + ln tr + ln ir$

النموذج الثاني:  $lngdp = lni + ln ntr + lner$

تقدير النموذج الأول:

الجدول رقم (٩) نتائج تقدير النموذج الأول

Dependent Variable: LNGDP  
Method: ARDL  
Date: 12/16/25 Time: 11:50  
Sample (adjusted): 2001 2022  
Included observations: 22 after adjustments  
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)  
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)  
Dynamic regressors (0 lag, automatic): LNCU LNIR LNTR  
Fixed regressors: C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNGDP(-1)	0.317698	0.181619	1.749256	0.0983
LNCU	0.454616	0.124649	3.647180	0.0020
LNIR	-0.062128	0.021275	-2.920228	0.0095
LNTR	0.161022	0.034688	4.642049	0.0002
C	2.064785	1.058552	1.950574	0.0678
R-squared	0.953460	Mean dependent var		13.75666
Adjusted R-squared	0.942509	S.D. dependent var		0.298811
S.E. of regression	0.071646	Akaike info criterion		-2.237429
Sum squared resid	0.087265	Schwarz criterion		-1.989465
Log likelihood	29.61172	Hannan-Quinn criter.		-2.179016
F-statistic	87.06921	Durbin-Watson stat		2.214505
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

يوضح الجدول رقم (٩) نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL للنتائج المحلي الإجمالي LNGDP خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢٢). وقد أظهر البرنامج أن النموذج الأمثل وفقاً لمعيار المعلومات لـ (AIC) هو (١.٠٠٠٠٠٠) بمعنى آخر تم ادخال المتغير التابع بفترة ابطاء واحدة (lag,1)، بينما المتغيرات المستقلة LNCU ، LNTR ، LNIR تم إدخالها دون فترات ابطاء (lag,0). حيث أظهرت النتائج أن كل من معلمة الإيرادات الضريبية LNTR ، والإنفاق الاستهلاكي كانت موجبة ومعنوية عند مستوى دلالة ٥%. بينما معلمة الإيرادات الاستثمارية LNIR كانت سالبة ومعنوية عند مستوى دلالة ٥%. أما معلمة تأخير الناتج المحلي الإجمالي (-1) LNGDP كانت موجبة، وغير معنوية عند مستوى دلالة ٥%. أما من حيث جودة النموذج فإن قيمة معامل التحديد R-Squared تشير إلى أن النموذج يفسر نحو ٩٥.٣% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي. كما أن F-Statistic=87.06 فهي قيمة معنوية وعالية وتعكس قوة التفسير، مما يدل على معنوية النموذج ككل. أما اختبار Durbin-Watson فقد بلغت القيمة الإحصائية ٢.٢١ وهي قريبة من القيمة المثالية (٢)، مما يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي للبقايا. واستناداً إلى هذه النتائج يمكننا القول بأن النموذج يتمتع بخصائص إحصائية قوية. ومن أجل أن نتأكد بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات سوف نقوم بإجراء اختبار الحدود (Bounds Test) وفق الجدول رقم (١٠) الآتي.

الجدول رقم (١٠) نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) للنموذج الأول

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic:	

			n=1000	
F-statistic	5.648525	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

نلاحظ من خلال الجدول رقم (١٠) إن القيمة الجدولية F-Statistic البالغة (٥.٦٤٨٥٢٥) هي أكبر من القيمة الحرجة العليا البالغة (٦.٦٧) عند مستوى دلالة ٥%. بالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات. ونستنتج وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات على المدى الطويل. بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل من خلال اختبار الحدود سنقوم بتقدير العلاقة على المدى الطويل وعلى المدى القصير الأجل. ولكن لا بد من إجراء اختبار للبواقي للتأكد من جودة النموذج.

الجدول رقم (١١) نتائج اختبار جودة النموذج

النتيجة	المقارنة	Prob	F-statistic	اختبار البواقي
تجانس الثباين لسلسلة البواقي	0.3882>5%	0.3882	0.779985	Heteroskedasticity Test: ARCH
عدم معاناة سلسلة البواقي من مشكلة الارتباط الذاتي	0.5742>5%	0.5742	0.575866	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي	0.338488>5%	٠.٣٣٨٤٨٨	٢.١٦٦٥٣٤	Jarque-Bera

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (١١) بأن القيمة الاحتمالية Prob لجميع الاختبارات أكبر من مستوى الدلالة ٥%، بالتالي لا نستطيع رفض فرضية العدم. ونستنتج بأن النموذج خال من المشكلات القياسية المتعلقة بخصائص الحد العشوائي (البواقي).

بعد التأكد من أن النموذج خال من المشكلات القياسية سنقوم بتقدير العلاقة على المدى الطويل الأجل وعلى المدى قصير الأجل وفق الآتي:

تقدير العلاقة على المدى الطويل: حيث يظهر الجدول رقم (١٢) نتائج تقدير العلاقة على المدى

الطويل وفق الآتي:

الجدول رقم (١٢) نتائج تقدير العلاقة على المدى الطويل

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNCU	0.666297	0.060383	11.03446	0.0000
LNTR	0.235998	0.059766	3.948703	0.0010
LNIR	-0.091056	0.040775	-2.233154	0.0393
C	3.026201	1.182991	2.558093	0.0204

$$EC = LNGDP - (0.6663*LNCU + 0.2360*LNTR - 0.0911*LNIR + 3.0262)$$

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (١٢) بأن معلمة كل من الإنفاق الاستهلاكي، والإيرادات الضريبية، موجبة ومعنوية عند مستوى دلالة ٥%، بينما معلمة الإيرادات الاستثمارية سالبة ومعنوية عند مستوى دلالة ٥%. وبالتالي يوجد أثر معنوي بين المتغيرات المذكورة والنتائج المحلي الإجمالي على المدى الطويل.

**تقدير العلاقة على المدى القصير:** حيث يظهر الجدول رقم (١٣) نتائج تقدير العلاقة على المدى القصير الأجل وحد تصحيح الخطأ وفق الآتي:

الجدول رقم (١٣) نتائج تقدير النموذج على المدى القصير الأجل وحد تصحيح الخطأ

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CoIntEq(-1)*	-0.682302	0.115515	-5.906602	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

نلاحظ من خلال الجدول رقم (١٣) بأن معلمة  $CoIntEq(-1) = (-0.682302)$  وبقيمة احتمالية تساوي (٠.٠٠٠٠٠) وبالتالي فإنها سالبة ومعنوية عند مستوى دلالة ١%. أي أن نحو ٦٨% من الاختلالات قصيرة الأجل يتم تصحيحها في فترة واحدة (سنة).

وبعد التحقق من جودة النموذج الأول يمكننا كتابة المعادلات وفق الآتي:

معادلة العلاقة طويلة الأجل:

$$\ln gdp = c + \ln cu + \ln tr + \ln ir + \varepsilon_t$$

$$\ln gdp = 3.03 + 0.67 \ln cu + 0.24 \ln tr - 0.09 \ln ir + \varepsilon_t$$

معادلة تصحيح الخطأ:

$$\ln gdp = cointeq(-1) + \mu_t$$

$$\ln gdp = -0.68 cointeq + \mu_t$$

**تقدير النموذج الثاني:**

الجدول رقم (١٤) نتائج تقدير النموذج الثاني

Dependent Variable: LNGDP  
Method: ARDL  
Date: 12/17/25 Time: 03:07  
Sample (adjusted): 2001 2022  
Included observations: 22 after adjustments  
Dependent lags: 1 (Fixed)  
Dynamic regressors (0 lag, fixed): LNI LNNTR LNER  
Fixed regressors: C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNGDP(-1)	0.923867	0.071726	12.88059	0.0000
LNI	0.179147	0.043313	4.136112	0.0007
LNNTR	0.025392	0.018868	1.345795	0.1960
LNER	-0.093484	0.017713	-5.277635	0.0001
C	-0.347538	1.250730	-0.277868	0.7845
R-squared	0.960490	Mean dependent var		13.75666
Adjusted R-squared	0.951193	S.D. dependent var		0.298811
S.E. of regression	0.066014	Akaike info criterion		-2.401186
Sum squared resid	0.074083	Schwarz criterion		-2.153221
Log likelihood	31.41304	Hannan-Quinn criter.		-2.342773
F-statistic	103.3174	Durbin-Watson stat		1.794517

Prob(F-statistic)	0.000000			
-------------------	----------	--	--	--

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

يوضح الجدول رقم (١٤) نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL للناتج المحلي الإجمالي LNGDP خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢٢). وقد أظهر البرنامج أن النموذج الأمثل وفقاً لمعيار المعلومات لـ (AIC) هو (١.٠٠٠٠٠) بمعنى آخر تم ادخال المتغير التابع بفترة ابطاء واحدة (lag,1)، بينما المتغيرات المستقلة LNI، LNNTR، LNER تم إدخالها دون فترات ابطاء (lag,0). حيث أظهرت النتائج أن معلمة الإيرادات غير الضريبية LNNTR كانت موجبة وغير معنوية عند مستوى دلالة ٥%. بينما معلمة الإيرادات الاستثنائية LNER كانت سالبة ومعنوية عند مستوى دلالة ٥%. أما معلمة كل من الإنفاق الاستثماري ومعلمة تأخير الناتج المحلي الإجمالي (-1) LNGDP كانت موجبة، ومعنوية عند مستوى دلالة ٥%. أما من حيث جودة النموذج فإن قيمة معامل التحديد R-Squared تشير إلى أن النموذج يفسر نحو ٩٦% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي. كما أن F-Statistic=103.3 فهي قيمة معنوية وعالية وتعكس قوة التفسير، مما يدل على معنوية النموذج ككل. أما اختبار Durbin-Watson فقد بلغت القيمة الإحصائية (١.٧٩) وهي قريبة من القيمة المثالية (٢)، مما يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي. واستناداً إلى هذه النتائج يمكننا القول بأن النموذج يتمتع بخصائص إحصائية قوية. ومن أجل أن نتأكد بوجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات سوف نقوم بإجراء اختبار الحدود (Bounds Test) وفق الجدول رقم (١٥) الآتي:

الجدول رقم (١٥) نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) للنموذج الثاني:

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	7.258504	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

نلاحظ من خلال الجدول رقم (١٥) إن القيمة الجدولية F-Statistic البالغة (٧.٢٥٨٥٠٤) هي أكبر من القيمة الحرجة العليا البالغة (٣.٦٧) عند مستوى دلالة ٥%. بالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات. ونستنتج وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات على المدى الطويل. بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل من خلال اختبار الحدود سنقوم بتقدير العلاقة على المدى الطويل وعلى المدى القصير الأجل. ولكن لا بد من إجراء اختبار للبواقي للتأكد من جودة النموذج.

الجدول رقم (١٦) نتائج اختبار جودة النموذج

النتيجة	المقارنة	Prob	F-statistic	اختبار البواقي
تجانس الثابتين لسلسلة البواقي	0.1400 > 5%	٠.١٤٠٠	٢.٣٧٢٣٧٣	Heteroskedasticity Test: ARCH
عدم معاناة سلسلة البواقي من مشكلة الارتباط الذاتي	0.4888 > 5%	٠.٤٨٨٨	٠.٣٦٧٤	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي	0.796455 > 5%	٠.٧٩٦٤٥٥	٠.٤٥٥١٧٠	Jarque-Bera

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (١٦) بأن القيمة الاحتمالية Prob لجميع الاختبارات أكبر من مستوى الدلالة ٥%، وبالتالي لا نستطيع رفض فرضية العدم. ونستنتج بأن النموذج خال من المشكلات القياسية المتعلقة بخصائص الحد العشوائي (البواقي).

بعد التأكد من أن النموذج خال من المشكلات القياسية سنقوم بتقدير العلاقة على المدى الطويل الأجل وعلى المدى قصير الأجل وفق الآتي:

تقدير العلاقة على المدى الطويل: حيث يظهر الجدول رقم (١٧) نتائج تقدير العلاقة على المدى الطويل وفق الآتي:

الجدول رقم (١٧) نتائج تقدير العلاقة على المدى الطويل

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNER	-1.227905	1.100930	-1.115334	0.2802
LNI	2.353082	2.268937	1.037085	0.3142
LNNTR	0.333519	0.496954	0.671127	0.5112
C	-4.564877	20.49245	-0.222759	0.8264

$$EC = LNGDP - (-1.2279 * LNER + 2.3531 * LNI + 0.3335 * LNNTR - 4.5649)$$

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (١٧) بأن معلمة كل من الإنفاق لاستثماري، والإيرادات غير الضريبية، الإيرادات الاستثنائية موجبة وغير معنوية عند مستوى دلالة ٥%، عند مستوى دلالة ٥%. وبالتالي لا يوجد أثر معنوي بين المتغيرات المذكورة والناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل.

تقدير العلاقة على المدى القصير: حيث يظهر الجدول رقم (١٨) نتائج تقدير العلاقة على المدى القصير الأجل وحد تصحيح الخطأ وفق الآتي:

الجدول رقم (١٨) نتائج تقدير النموذج على المدى القصير الأجل وحد تصحيح الخطأ

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CoIntEq(-1)*	-0.076133	0.011371	-6.695665	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (١٨) بأن معلمة  $CoIntEq(-1) = (-0.076133)$  وقيمة احتمالية تساوي (٠.٠٠٠٠٠) وبالتالي فإنها سالبة ومعنوية عند مستوى دلالة ١%. أي أن نحو ٧.٦% من الاختلالات قصيرة الأجل يتم تصحيحها في فترة واحدة (سنة).

وبعد التحقق من جودة النموذج الثاني يمكننا كتابة المعادلات وفق الآتي:

معادلة العلاقة طويلة الأجل:

$$lngdp = c + lni + lnntr + lner + \varepsilon_t$$

$$lngdp = -4.56 + 2.35lni + 0.33lnntr - 1.23lner + \varepsilon_t$$

معادلة تصحيح الخطأ:

$$lngdp = cointeq(-1) + \mu_t$$

$$lngdp = -0.076cointeq + \mu_t$$

## النتائج والتوصيات:

### النتائج:

- ١- أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الاستهلاكي في سورية خلال الفترة المدروسة (٢٠٠٠-٢٠٢٢). فقد تبين أن الإنفاق الاستهلاكي يشكل المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي، حيث جاءت معلمته موجبة ومعنوية في الأجل الطويل، وهو ما يعكس الدور الحيوي للإنفاق العام الاستهلاكي في تحفيز النشاط الاقتصادي. وبالتالي ثبات عدم صحة الفرضية الأولى.
- ٢- أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الاستثماري والناتج المحلي الإجمالي، حيث جاءت معلمته موجبة وغير معنوية في الأجل الطويل. وبالتالي ثبات صحة الفرضية الثانية.
- ٣- أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الإجمالي، حيث جاءت معلمتها موجبة ومعنوية في الأجل الطويل. وبالتالي ثبات صحة الفرضية الثالثة.
- ٤- أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإيرادات غير الضريبية والناتج المحلي الإجمالي، حيث جاءت معلمتها موجبة ومعنوية في الأجل الطويل. وبالتالي ثبات صحة الفرضية الرابعة.
- ٥- أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإيرادات الاستثمارية والناتج المحلي الإجمالي، حيث جاءت معلمتها سالبة ومعنوية في الأجل الطويل. وبالتالي ثبات صحة الفرضية الخامسة.
- ٦- أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإيرادات الاستثنائية والناتج المحلي الإجمالي، حيث جاءت معلمته موجبة وغير معنوية في الأجل الطويل. وبالتالي ثبات صحة الفرضية السادسة.
- ٧- كما بينت نتائج نموذجي تصحيح الخطأ ECM أن معامل التصحيح كان سالباً ومعنوياً، وهو ما يعكس السرعة النسبية في عودة الاقتصاد السوري إلى مساره التوازني بعد حدوث أي صدمة.

### التوصيات:

- ١- إصلاح النظام الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية، من أجل زيادة فاعلية الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، مما يقلل من الاعتماد على الإيرادات الاستثنائية ذات الأثر السلبي.
- ٢- الحد من الاعتماد على الإيرادات الاستثنائية كالممنح والمساعدات الطارئة، والعمل على توفير مصادر إيرادات مستقرة ودائمة.

- ٣- تبنى سياسة مالية متوازنة تضمن التوافق بين متطلبات النمو الاقتصادي، والاستقرار الكلي. مع تعزيز آليات الرقابة على الإنفاق العام من أجل ترشيده وإعادة هيكليته.
- ٤- تطبيق النظرية الكينزية لتفعيل الطلب الكلي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري، مما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد السوري.
- ٥- تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال توفير بيئة اقتصادية مستقرة تنهض بالقطاعات الاقتصادية التي تساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، التي تؤدي إلى زيادة الإيرادات الاستثمارية، في حال تم توجيه الإنفاق الاستثماري نحو الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية الحقيقية، مما يعزز دور الإنفاق الاستثماري في دعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل، مما يخفف من اعتماد الحكومة على القروض الداخلية والخارجية لتمويل العجز في الموازنة، والاعانات الخارجية والمساعدات والمنح.

### المراجع:

- حشيش، عادل. (١٩٩٢). أساسيات المالية العامة - مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام. دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان: بيروت.
- اسماعيل، ابراهيم. (٢٠١٤). الاقتصاد الكلي. دار وائل للنشر، الأردن: عمان.
- دراز، حامد عبد الحميد. (٢٠٠٠). مبادئ المالية العامة. مركز الإسكندرية للكتاب.
- الحاج، طارق. (٢٠٠٩). المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- فضلية، عابد. (٢٠٠٣). السياسة المالية في سورية: الواقع والاتجاهات. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (١٩)، العدد (٢)، سورية: دمشق.
- غدير، هيفاء غدير. (٢٠١٠). السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري. منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق.
- الخيكاني، نزار والموسوي، حيدر. (٢٠١٥)، السياسات الاقتصادية - الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الثانية، الأردن: عمان.
- ديوب، محمد معن. (٢٠١٧). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في سورية - دراسة قياسية للفترة (١٩٩٠-٢٠١٠). مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٣٩)، العدد (٤)، سورية: اللاذقية.
- ساجي، فاطيمة. (٢٠١٧). فعالية الجباية في تمويل الميزانية العامة للدولة. مجلة المعيار، العدد ٢٠، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي تيسميلات، الجزائر.
- السيوفي، قطان. (١٩٨٩). اقتصاديات المالية العامة. دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، الطبعة الأولى، سورية: دمشق.
- العلي، عادل. (٢٠٠٧). المالية العامة والتشريع الضريبي. دار الحامد، الطبعة الأولى، الأردن: عمان.
- العيسى، نزار سعد الدين وقطف، إبراهيم سليمان. (٢٠٠٦) الاقتصاد الكلي - مبادئ وتطبيقات. دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن: عمان.
- حساني، عبد الرزاق. (٢٠١٣). السياسة المالية في ظل الأزمة الراهنة في سورية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٩)، العدد (٣).

- كنعان، علي. (٢٠٠٣). *المالية العامة والإصلاح المالي في سورية*. دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى، سورية: دمشق.
- حوراني، أكرم ودعبول، ذو الفقار. (٢٠٢٤). *أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في سورية (٢٠٠٠-٢٠٢٠)*. مجلة جامعة حمص، سلسلة العلوم الاقتصادية والسياحية، المجلد (٤٦)، العدد (١٣).
- مجدي، نيرمين. (٢٠٢١). *مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الإجمالي*. صندوق النقد العربي.
- فرهود، محمد سعيد. (٢٠٠٥). *مبادئ المالية العامة*. مطبوعات جامعة حلب.
- المكتب المركزي للإحصاء، *الكتاب الإحصائي، ٢٠١١-٢٠٢٣*: سورية، دمشق. <http://cbssyr.sy/>
- نجمة، الياس. (٢٠٠٣). *السياسة المالية في سورية، الاقتصادية*. السنة الثالثة، العدد ١١٦، سورية: دمشق.
- الوزاني، خالد واصف والرفاعي، احمد حسين. (٢٠٠٩). *مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق*. دار وائل للنشر، الطبعة العاشرة، الأردن: عمان.
- وزارة المالية السورية. <https://www.syrianfinance.gov.sy/>
- وزارة النفط السورية. <https://www.fao.org/home/ar>
- Rahman, M., Nath, S., Siddqu, M., & Hossain, S. (2023). *The impact of government expenditure on economic growth: A study of SAARC countries*. Open Journal of Business and Management, 11, 1691–1703. Scientific Research Publishing.
- Samuelson, P.A & Nordhaus, W. D. (2015). *Economics*, (20 th ed.). McGraw- Hill.
- Kuznets, S. (1934). *National Income, 1929-1932*. National Bureau of Economic Research.
- Shaotong, Y. (2022). *The impact of fiscal policy on GDP. Highlights in Business, Economics and Management*, 1. China.
- Mankiw, G. (2016). *Macroeconomics*. Worth publishers.
- Tanzi, V. (2006). *Fiscal policy: When theory collides with reality*. Paper presented at the Congress of the International Institute of Public Finance, Washington.
- (UNDP). (2025). *The impact of the conflict in Syria*. <https://www.undp.org>
- World Bank. (World Development Indicators). <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PETR.RT.ZS?locations=SY>